أصول الألسنية عند النحاة العرب

د. صبحي الصالح

قد يكون مثل هذا العنوان الذي اخترناه لبحثنا مدعاةً للدهشة عند علماء اللغة المعاصرين، لأنهم يستكثرون على قدامى نحويينا ولغويينا العرب منذ قرون وأجيال أن يخوضوا في علوم لم تستقرّ تسميتها إلا في نهاية القرن التاسع عشر، ولم تستقلّ فروع التخصّص فيها إلا في منتصف القرن العشرين، وما تبرح – على ما بلغته من نتائج – أحوج ما تكون إلى مزيد من التحقيق والتمحيص.

وتزداد الدهشة من إثارة موضوع كهذا إذا توهّم القارئ أننا نقصد بأصول الألسنية مناهجها ومبادئها على السواء، غير مكتفين بالجزئيات الأولية التي يشهد بوفرتها عند نحويّينا ما ننقله وينقله عنهم غيرنا من النصوص.

لذلك نرى لزاماً علينا أن نستهل بحثنا بجوهر القضية التي نرمي إلى إثباتها، من خلال تصوراتنا الأساسية للمراد بالألسنية وأصولها، قبل استطرادنا، طالَ أم قصر، بالتوفيق الذي الا مسوّغ له بين بحوث الأقدمين وعلوم المعاصرين.

إن أبسط ما يفهمه القارئ غير المختص من لفظ «أَلْسُنِيّة» أنه منسوب إلى «أَلْسُن» = جمع لسان. ومن البديهي أن يكون أول ما يفهمه من اللسان أنه تلك الجارحة المعروفة (داخل فيه وبين فكّيْهِ) التي يتّخذها أداةً للنطق، فيحرّكها على نحو معين كلما أراد التعبير، ويستعمل معها في الوقت نفسه عدداً من الأدوات والجوارح والأعضاء التي لها في جهاز النطق مواضعها ووظائفها. واسم هذه الجارحة في الفرنسية مثلاً (Langue). ولكنه بعد استعمال هذا اللسان في عملية النطق، سرعان ما يلاحظ ببساطة وعفوية أن لهذا اللفظ معاني أخرى ليس من العسير استنتاجها والتمييز بين زُمرها وفصائلها: منها أن اللسان هو اللغة بكل عناصرها ومقوّماتها، فلسان العرب هو لغتهم. ومنه قوله تعالى: «وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومه»(١)، وقوله: «لساناً عربياً»(٢)، وقوله «لسانُ الذي يُلحدون إليه أعجمي وهذا لسانٌ عربي

مبين »(٣) . وقوله : « واختلافُ ألسنتكم وألوانكم »(٤) . ونظيره بالفرنسية (La langue française) وهنا ينتقل المتكلم بأيّ لسان من ألسنة البشر من مدلول « اللغة » إلى مدلول القدرة اللغوية (Langage) . وقد يخلطه عن غير قصد بمفهوم الكلام (Parole) . وله عذره في هذا الالتباس إن لم يَكُ من المختصين بالدراسات اللغوية . ولولا ذلك لَوَسِعَهُ أن يفرّق بين كيفية استخدامه اليومي لوسائل التعبير الذي يسمى « الكلام » وهو ظاهرة فردية أو شخصية . وبين حصيلة الاستخدام العامّ المتكرّر لنظام من الرموز الصوتية المتفق عليها في بيئة لغوية معينة(٥) . وهذا النظام المترابط العامّ هو الذي يدعى « باللغة » وهي ظاهرة إجتماعية(٦)

وما نريده من « الألسنيّة) في بحثنا لا ينحصر حتى في نطاق تلك « الظاهرة الإجتماعية » ما دمنا لا نتصدى لتحليل مفهوم اللغة في ذاته من خلال علم الاجتماع أو سوسيولوجية المعرفة (La sociologie de la connaissance) كما يعبّر الإجتماعي الفرنسي الكبير جورج غرفيتش (Georges Gurvitch) . وإنما نريد من هذه « الألسنيّة » أو « الأَلْسُنيّات » أو « اللّسْنيّات » (أو « اللسانيات » كما يقول إخواننا في الجزائر) جميعَ العلومِ المتعلقة باللغة في نطاقها الحقيقي الخاصّ ومنهجها المستقلّ الأصيل ، لدراسة أصواتها وصيغها وتراكيبها وأنواع دلالتها دراسة علمية خالصة ، نظريةً في البداية ، صالحةً للتطبيق حتى النهاية . وفي ضوء هذا المقياس ، تكون « الألسنيّة » ــ التي نرجح أن بعض نحويّينا القدامى عرفوا أصولها ــ أقربَ شيْ الى ما يسمّيه المعاصرون « علم اللغة الحديث » إذا التمسنا البحث في جوهره الحقيقي الفعلي لا في مظهره الشكلي الخارجي . وإذا تبنَّيْنا فكرة « النسبيّة » لدى مقابلة « أصول » أسلافنا « بكليّات » المعاصرين ، غير واقفين عند الجزئيات والتفاصيل .

ومن خلال هذا التمهيد الموجز الذي لا بدّ منه ، ينجلي للقارئ الباعث الأساسي الذي حملنا على إضافة « الأصول » إلى « الألسنية » في بحثنا هذا . فنحن لا نزعم أن تلك « الأصول » التي تناولت عدة مجالات في الدراسات اللغوية في أزمنة وبيئات معينة كوّنت منهجاً مستقلاً لنظرية لغوية متكاملة . لأن مثل هذا الزعم مردود منذ البداية جملة وتفصيلاً ، فالظروف التي أنشأت الدواعي لمعالجة تلك « الأصول » لم تكن ملائمة لأكثر من إقتراح مصطلحات مؤقّتة أو وضع قواعد ومعايير قابلة للتغيير والتطوير . ولم يسعنا من أجل هذا أن نعدّها أكثر من مراحل تاريخية في مسيرة « علم اللغة » أو « الألسنيّة » بالمصطلح العلمي الحديث القائم على أساس واضح من المنهجية الدقيقة والنظرية المتكاملة(٧) .

ولا بدّ من التنبيه مع ذلك إلى أن عبارة « أصول الألسنية » هنا أوسع مجالاً وأدقّ دلالةً من عبارة « أصول النحو » التي تحدث عنها نحويٌّ كبير كأبي البركات بن الأنباري (المتوفّى سنة ٥٥٧هـ) ، وجعلها بمثابة المناهج الأساسية في البحث النحوي ، وجعل معرفتها علماً قائماً بذاته ، واحتذى فيها المؤلفين في أصول الفقه ، وأنشأ يقول فيها : « أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت عنه فروعه وفصوله . كما أن

معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرّعت عنها جملته وتفصيلُه»(٨).

والفارق الحاسم بين «أصول الألسنية» وما سماه ابن الأنباري «أصول النحو» يرتسم بكل وضوح في رفضنا حصر البحوث اللغوية في ميدان النحو وحده، أو في أي مجال واحد من مجالات اللغة المتشعبة كعلم الصرف وحده، أو البلاغة وحدها، أو الدلالة المعجمية وحدها، أو تحليل المادة الصوتية وحدها في التجويد والقراءات واللهجات، مهما يُوضعْ لكل منها على حدة من مناهج، ومهما يُحدَّد لكل منها من طرائق، ومهما يُعْقَدْ من مقارنات بين مناهج كل منها ومناهج الأصوليين، ومهما يكن إعجابنا وإعجاب غيرنا بأصول الفقه التي إنتهى فيها أئمتنا الخالدون إلى أدق النتائج في ضوء الأدلة والبراهين، حين عالجوا قضايا الشرع والدين.

ولقد يكون في وسعنا أن نرفض حصر الدراسات اللغوية، خلال تصورنا الشامل «لأصول الألسنية»، حتى في تلك المصطلحاتِ القديمة العامة التي أطلقها أسلافنا على بحوث تبدو للوهلة الأولى شديدة الاستيعاب واسعة المدلول، وهي في الحقيقة ضيقة النطاق موغلة في التخصيص والتقييد، كمصطلحات «اللغة»، و«فقه اللغة»، و«علم اللغة»، لأنّ واضعي تلك التسميات لم يشتغلوا إلاّ بمفردات العربية وبعض تراكيبها وأساليبها جمعاً وتأليفاً وتصنيفاً، ولم يتناولوا «الأصول» بقدر ما تناولوا «الفروع»، ولم يستخلصوا من المناهج» إلاّ النزر القليل الذي جاء في كلامهم عفواً غير مقصود.

بهذا نفسّر على سبيل المثال تلك الأوصاف التي خلعها أبو الطيب اللغوي (المتوفَّى سنة ٣٥١هـ) على مجموعة من الأسماء المضيئة في تاريخ اللغة الطويل: «كان أبو زيد أحفظَ الناس للّغة، وكان الأصمعي يجيب في ثلث اللغة، وكان أبو عبيدة يجيب في نصفها»(٩).

وعندما ظهر لأول مرة مصطلح «فقه اللغة»(١٠) في القرن الرابع الهجري في كتاب أحمد بن فارس (المتوفَّى سنة ٣٩٥هـ) لم يبدّل في المنهج اللغوي شيئاً يذكر، لأن هذا اللغوي في بحوثه عن خصائص العربية، واشتقاقها وقياسها، ومترادفها ومجازها واشتراكها ونحتها، لم يستخلص «سنن العرب في كلامها» إلاّ في حدود التصنيف الشكلي لموضوعات معينة أوحت بها طائفة من الألفاظ مشفوعة بدلالاتها. وحسبك أن ابن فارس، عوضاً عن تقرير الوقائع في ضوء النصوص، بدا في كتابه كالذي يتعمَّد استبدال القواعد بالحقائق، والمعايير بالأحداث، والإلزام المتسلط بالوصف الدقيق الأمين(١١). وعلى هذا ارتفعت لهجة ابن فارس وهو يقول جازماً حاسماً: «وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس مقياساً لم يقيسوه!»(١٢))

ومضى الأديب اللغوي الثعالبي (المتوفَّى سنة ٤٢٩ هـ) على أثر ابن فارس يقتفي خطاه في تسميته كتابه «فقه اللغة وسر العربية»، ولم يكن هذا الإسم إلا كالثوب الفضفاض عليه، إذكان محصوراً في

الدلالات الخاصة ببعض المفردات «كالنبات والشجر، وأنواع الحيوان، والطعام، والثياب، والآلات والأدوات، والأمراض والدواء، والأصوات وحكايتها»[١٣].

ومع بعض اللغويين المتأخرين ننتقل إلى مصطلح يثير انتباهنا في البداية، وهو «علم اللغة»، ولا سيما عندما نفرّق مع الرضيّ الاستراباذي بين علم التصريف وعلم اللغة، لأننا نقع خلال هذه التفرقة على عناوين فصول تطْمِعنا بتوقّع شيئ من البحوث اللغوية العميقة، (كفصل معرفة القوانين الخاصة ببنْية الألفاظ)[١٤] لكننا لا نلبث أن نرى أن مدلول «علم اللغة» لم يكن يزيد –كما استنبط ابن خلدون– «على بيان الموضوعات اللغوية، والدلالات التي وُضع لها بعض الألفاظ[١٥]».

ومع أن الفارابي في كتابه «إحصاء العلوم» حاول ترتيب علوم اللغة في نسق واحد، وخلع على مجموع تلك العلوم لقباً شاملاً هو «علم اللسان»، فمن المؤكّد أنه لم يلتقِ من جميع الوجوه مع ما نريده من عبارة «أصول الألسنية» وإن كان قدْ سبق إلى توضيح «علم الدلالة» في التصنيف الحديث، وتصدّى في الوقت نفسه لبحوث صوتية ممتعة حول بناء الكلمة ونظم التراكيب[١٦].

أما الذي بدأ يلتقي على صعيد الفكر اللغوي مع علم اللغة الحديث، وربما كان فيه سابقاً لعصره بزمن طويل، فهو طاشكبري زاده في «مفتاح السعادة». ومن حق هذا المؤلف علينا – ولو كان تركي الأصل – أن نفخر بعروبة لسانه ولا سيما في أسلوبه الواضح الدقيق في التصنيف والتأليف، عملاً بالقاعدة النبوية في حديث رسول الله: «ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي من اللسان، فمن تكلم بالعربية فهو عربي»[١٧].

ولهذا المؤلف أيضاً مزية أخرى لا يفوتنا التنبيه اليها: فلم يكن نحوياً بالمعنى الخاص، بل الشديد الخصوصية، لما تنصرف إليه لفظة «النحوي» عند إطلاقها، وإنما كانت «نحويّته» كلها خاص في النحو من النوع الذي كنّا نتمنّاه لكثير من نحاتنا العرب بعد أن افتقروا إليه إجمالاً، وهو النوع الذي أثبتناه افتراضاً في عنوان بحثنا هذا، ما دمنا ندير كل أقوالنا حول «أصول الألسنيّة عند النحاة العرب» وليس عند «لغويّيهم» كما كان القارئ غير المختصّ يتوقّع منا، لأننا في جمهرة أبحاثنا القديمة في هذه القضايا كنّا نلتقي مع «النحويين» الذين يفرضون قواعدهم، وقلّما أسعدنا الحظ بلقاء «اللغويين» الذين انتهوا إلى أن «وظيفة اللغوي هي وصف الحقائق لا فرض القواعد»[١٨].

ولقد استطاع طاشكبري زاده بفكره اللمّاح وقدرته على التنسيق البارع والتخريج الذكيّ أن يحدّد أُطُرَ البحث اللغوي في مجالَيْنِ متكاملَيْن، تناول في أوّلها «المفردات» وعالج في الآخر «التراكيب»[١٩]، وأبرزَ من مواطن التكامل بينهما ما خَفِيَ على أئمة اللغة الذين سبقوه، ابتداءً بسيبويه والخليل وانتهاءً بالذين كانوا له معاصرين. وبدلاً من أن يجمّد دراسة «المفردات» في قوالب «متن اللغة»[٢٠] التي انطوت عليها بطون

المعجمات والقواميس . وظلت نسخها المكرورة تُحاكَى محاكاةً سقيمة حتى في طلائع عصر النهضة عند أشياخ اللغة المبجَّلين(٢١) ، إذا هو يقترح لإستكمال هذا المجال اللغوي الأول خمسة علوم ترفده وتغذّيه ، وتخرجه من القوالب «الميتة» وتُحْييه ، وتلك العلوم على التوالي هي علم مخارج الحروف . وعلم اللغة . وعلم الوضع . وعلم الإشتقاق ، وعلم التصريف(٢٢) .

وليست الجدّة في هذه التسميات الخمس فقط . إذْ تبدو لنا الألفاظ الدالّة عليها من قبيل التعابير «التقليدية» المتوارثة ، ولا سيما في علم الاشتقاق وعلم التصريف ، وإنما الجدّة والطرافة والأصالة والسبق الزمني في الاسلوب العلمي الفريد الذي عرض به صاحب «مفتاح السعادة» هذه الموضوعات ، ونسّق بين قضاياها أجمل التنسيق . حتى علم الاشتقاق الذي عرّفه بأنه «كيفيّة خروج الكَلِم بعضها عن بعض»(٢٣) كاد يتحوّل لَدَيْه بفضل ثقافته الغنية المتنوعة إلى ضربَيْن من الدراسات اللسانية العامة : أحدهما التأثيل(٢٤) الذي هو علم أصول الألفاظ (Etymologie) والآخر الترسيس(٢٥) الذي هو ردّ الألفاظ إلى بداياتها (Radixation) ولا ريب في أن ردّ الألفاظ إلى أصولها الأولية كالعودة بها إلى بداياتها الصوتية يربط الحركة الإشتقاقية في لسان العرب بالحياة المتجددة أبداً من ناحية . وبالمادة الصوتية الإنسانية المشتركة التي كثيراً ما يُكتشف تجانسها أو تقاربها مع بعض لغات البشر من ناحية ثانية .

كذلك علم الصرف كاد يطابق لديه -- بفضل إدراكه العلاقة الوثقى بينه وبين الإشتقاق -- ما يسمونه علم بنية الكلمة ووظيفة هذه البنية في الدراسات اللغوية الحديثة .

على أننا لو أصررنا على الإعتقاد بأن طاشكبري زاده لم ينفح العلمين اللسانيَّينْ الرابع والخامس (الإشتقاق والتصريف) بأيّ روح جديد ، لأنّ للعربية فيهما نسيجها الخاصّ الفريد ، فممّا لا ريب فيه أنه بالعلوم الثلاثة الأولى مهّد في وقت مبكر للمنهج اللغوي الحديث أفضل التمهيد .

وذلك واضح كل الوضوح بوجه خاص في علم مخارج الحروف الذي يعدّ في نظر بعض الباحثين أول تسمية محددة شاملة لما يُطلق عليه «علم الأصوات» في العصر الحديث(٢٦) .

ومن الطريف أنّ طاشكبري زاده لم يكتفِ -- خلال تعريفه لعلم مخارج الحروف -- «بملاحظة الكيفية والكمية والصفات العارضة للأصوات العربية بحسب ما تقتضيه طباع العرب» ، بل بلغت عنايته بعلم الأصوات اللغوية حدَّ الإشادة بعلم التشريح خاصة والعلم الطبيعي بوجه عام ، حين جهر بأن علم مخارج الحروف «يُستمد من العلم الطبيعي وعلم التشريح»(٢٧) .

وقياساً على هذا السبق العلمي التاريخيّ الفذّ . يمكننا أن نوسّع مع طاشكبري زاده مضمون «علم اللغة» عندما ينصبّ إنصباباً مباشراً على قضايا لغوية عامة تتصل «بجواهر المفردات وهيئاتها» أشدّ من اتصالها «بالمعاني الجزئية» التي أُحصِيت أنواع دلالتها عليها إحصاءالكمّيّات والمقادير . وإذا نحن من «علم

اللغة» إزاء منهج شامل متكامل يرفض ذلك الركام العجيب من اللفظ المات أو المهجور بجانب التعبير الحيّ المأنوس، في لغة غنية جداً لم يُتَحْ للناطقين بها أن يملكوا منها إلا «متنها» الجافي الشديد!

وإننا لنزداد إقتناعاً بدقة هذا المنهج اللغوي المتكامل عند صاحب «مفتاح السعادة» حين نلمح لديه في العلم الثالث «علم الوضع» ما يشبه التوطئة الطبيعية لعلم الدلالة أو «السيانتيك» La Sémantique، ففي كل قسم من أقسام الوضع (سواء أكان شخصياً أم نوعياً. وسواء اتّسم بالعموم أو الخصوص)⁽²⁸⁾ إبرازٌ دقيق جداً لوظائف الدلالات التي وُضعت لها الألفاظ، والتي تبدأ ذاتية طبيعية أو حقيقية ثم تنتهي مكتسبة متطورة أو مجازية.

ومن هنا لا نعجب حين نرى مجال «التراكيب» يلي عند هذا المؤلف مجال «المفردات»، لا لينتقل من بنية الكلمة إلى بنية الجملة عن طريق نظام الترابط في علم النحو فقط، بل لتندمج الدراسات الأدبية التحليلية مع النحو في إطار واحد يشمل في الوقت نفسه من علوم اللسان جميع البحوث البلاغية التي ما نزال ندرسها في المعاني والبيان والبديع إلى يومنا هذا⁽²⁹⁾

ولعلنا بهذا الإطراء لصنيع طاشكبري زاده أَمَطْنا اللثام عن السرّ في رفضنا حصر البحوث اللغوية في علم واحد مما سمّاه أسلافنا «العلوم اللسانية» سواءٌ أتناولت بنية الكلمات أم بنى التراكيب، وسواءٌ أُوضعت لكل منها على حدة مناهج تشبه الأصول، (وكما عبروا – أصول الفقه بالذات) أم اكتُفي فيها بتجميع الجزئيات والتفريعات في معزل عن كل المناهج والأصول.

ولنا بعد هذا الإحتراز ان نعود إلى بحوث أسلافنا لنستقي منها «أصول الألسنية» في كل موطن لم يَنْحَصِروا فيه ولم يَحْصُروا بسببه أحداً في نطاق علم واحد أفنوا فيه حياتهم وطبقوا مناهجه الخاصة أو خُيّل إليهم أنّ في وسعهم تطبيقها وتعميمها على المنهج اللغوي العام. وحينئذٍ سنفاجأ بأطرف الآراء وأدقّ التعريفات التي أوضح نفر منهم عن طريقها طائفة غير يسيرة من الجوانب المميزة للّغة في طبيعتها الصوتية التي هي مادتها الطبيعية، وفي وظيفتها الإجتماعية التي تنقل الأفكار وتصوّر التعابير.

وفي هذا الصدد نلاحظ على سبيل المثال أن إماماً في النحو واللغة كابن جني الذي نأخذ عليه أنه في أكثر من موضع في كتابه «الخصائص» يعلل كل صوت لغوي او رمز دلالي بأنه على وجه الحكمة كيف وقع، ويكاد يقول أيضاً بأي لغة يُنطق به، هو الذي قدّم للغة أفضل تعريف وأدقّه حين قال: «حدّ اللغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»⁽³⁰⁾

ولقد جاء تعريف ابن خلدون للّغة مشابهاً تعريف ابن جني من أكثر الوجوه، وإن كان أكثر تفصيلاً وأوضح تمييزاً لطبيعتها الصوتية عن رسومها المدوّنة بالحروف، وذلك عندما قال: «اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعلٌ لسانيٌّ ناشئ عن القصد لإفادة الكلام، فلا

بدَّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان ، وهو في كل أمة بحسب إصطلاحاتهم »(٣١) . وكان ابن خلدون قد مهّد لذلك بقوله : «اللغة ملَكة في اللسان ، وكذا الخط صناعة ملكتها في اليد »(٣٢) .

وإذا استبعدنا التعامل بالحروف في علم الخطّ ، اتّضح لنا عمق الفكرة اللغوية التي تتعامل بالأصوات فقط فيما قدّمه لنا كل من ابن جني وابن خلدون عن طبيعة الألسنية الصوتية التي لم تكتشف عل حقيقتها إلاّ في أبحاث علماء اللغات الألمان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تستقلّ مناهجها في بنية الكلمات وبني التراكيب القائمة دائماً على المادة الصوتية إلاّ في منتصف القرن العشرين.

ولقد باتت الأوساط العلمية اللغوية الحديثة مصابة بضعف الذاكرة على ما يبدو ، لأنها تبدي إعجابها بتعريفات الدارسين المعاصرين للّغة وبالنتائج المترتّبة عل تعريفاتهم ، بينما تنسى ردّ جمهرة تلك التعريفات إلى أصولها الأولية عند أسلافنا العرب الخالدين.

ذلك ما يحدث لأساتذة الجامعات عندنا كلما عادوا إلى وطنهم الأمّ وطفقوا يرطنون ببعض المصطلحات الأجنبية أو بعض التحديدات التي يحاولون تطبيقها على كل لغات الإنسان ، لمجرّد اعتقادهم «بأن كل لغة من اللغات هي نظام بنيوي (Structural system) من الأصوات العرفية المنطوقة (arbitrary vocal sounds) ومن تتابعات الأصوات (Sequences of sounds) التي تستخدم أو التي يمكن أن تستخدم في التعامل بين الأفراد عند مجموعة معينة من البشر»(٣٣)

لذلك ، نعود إلى القول مرة أخرى : إذا نحن أخذنا بمبدأ النسبية لدى مقابلة «أصول» أسلافنا العرب «بكليات» المعاصرين ، ولم نتوقّف عند الجزئيات والتفاصيل ، فلا بدّ لنا من الاعتراف بأنَّ عَزْوَنا الروح المنهجية إلى نُحاتنا العرب ، أو إلى نخبة منهم في بعض مراحلنا التاريخية ، أو إلى صفوة من أفضل ما كتبوه أو استقرؤوه على الأقلّ ، هو أدنى ما نمجّد به أولئك الخالدين في الجوهر قبل العرض ، وفي الكيف قبل الكمّ ، وفي العمل لاثراء الإنسان وإغنائه وتوسيع آفاقه بلغات البشرية كلها لا بلغات بعض البيئات والأقاليم.

الهوامش

(١) سورة ابراهيم . الآية ٤ .

(٢) سورة الأحقاف . الآية ١٢ .

(٣) سورة النحل . الآية ١٠٣ .

(٤) سورة الروم . الآية ٢٢ .

(٥) محمود حجازي : علم اللغة العربية . صفحة ٢٦ .

---

(٦) Ferdinand de Saussure Cours de linguistique generale, p.28-39.

(٧) قارن بعلم اللغة العربية. للدكتور حجازي. صفحة ٧٢.

(٨) ابن الأنباري: «نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء». تحقيق عطية عامر. صفحة ٥٣. وقارن أيضاً بـ «لمع الأدلّة في أصول النحو» لابن الأنباري أيضاً وتحقيق عطية عامر. صفحة ٢٢٧.

(٩) مراتب النحويين (لأبي الطيب اللغوي). صفحة ٤١.

(١٠) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها.

(١١) قارن بكتابنا «دراسات في فقه اللغة». صفحة ٢٧ (الطبعة السابعة).

(١٢) الصاحبي في فقه اللغة. صفحة ٣٣.

(١٣) راجع فهرس كتاب الثعالبي في فقه اللغة وسر العربية.

(١٤) انظر مقدمة شرح الكافية.

(١٥) مقدمة ابن خلدون ١٢٥٨.

(١٦) إحصاء العلوم (للفارابي). تحقيق عثمان أمين صفحات ٤٧ - ٥٠.

(١٧) الحديث رواه الحافظ ابن عساكر. وذكره ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفةَ أهل الجحيم». صفحة ٨٠، والسيد الإمام محمد رشيد رضا في «الوحي المحمدي». صفحة ٢٣٠ - ٢٣١.

(١٨) Arnold Smith, Gramm. and the use of words, p.VIII

(١٩) مفتاح السعادة.

(٢٠) قارن بما ذكره ابن يعقوب المغربي عن متن اللغة في شرح التلخيص ١٤٦/١: «علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات اللغوية. ويسمى هذا العلم علم المتن لأن المتن هو ظهر الشيْ ووسطه وقوته».

(٢١) تلك المحاكاة واضحة جداً في «المواهب الفتحية» لحمزة فتح الله ٢١/١. وفي «الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية» لحسن المرصفي. صفحة ٢٠. وانظر أيضاً «معجم متن اللغة» لأحمد رضا.

(٢٢) مفتاح السعادة. صفحة ١٠٠ وما بعدها.

(٢٣) مفتاح السعادة. صفحة ١٤٤.

(٢٤) التأثيل مشتقّ من الأثْل. بمعنى الأصل.

(٢٥) الترسيس مشتقّ من الرسّ. وهو البداية. وقارن بكتابنا: «دراسات في فقه اللغة». صفحة ٣٤٨.

(٢٦) انظر: علم اللغة العربية (للدكتور محمود حجازي). صفحة ٧٠، وراجع في هذا الكتاب القيم الفصل الثالث «علوم اللغة في التراث العربي». صفحة ٥٩ وما بعدها. فإنه على إيجازه من أفضل ما كُتِب في بابه.

(٢٧) مفتاح السعادة. صفحة ٩٩.

(٢٨) نفس المرجع السابق. صفحة ١٠٠

(٢٩) قارن بما ذكره ابن خلدون في مقدمته. صفحة ١٢٦٣ عن «العلوم اللسانية» والمسائل والموضوعات التي اندرجت في إطارها. وانظر أيضاً في هذا الصدد «الإدراك للسان الأتراك» لأبي حيان. صفحة ٦٦.

(٣٠) الخصائص (لابن جني). ٣٣/١.

(٣١) ابن خلدون. المقدمة. صفحة ١٢٥٤.

(٣٢) المقدمة. صفحة ١٢٥٢.

(٣٣) Caroll, The study of Language, p.10.